شُرُوطُ الْأَمْرِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ

د. عبدالله بن أحمد الشريف

أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب بالنباح، جامعة بيشة

البريد الإلكتروني

www.abughadi2011@hotmail.com

مستخلص. موضوع هذا البحث هو: "شروط الأمر عند الأصوليين"، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة - وتشمل المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث -، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس بالموضوعات. والدراسة في مجملها تهدف إلى تعريف الأمر لغة، ثم تعريفه اصطلاحاً؛ وذكر خلاف العلماء في ذلك، ثم ذكر شروط الأمر عند الأصوليين، والخلاف في تلك الشروط، وذكر القول الرّاجح، ثم ثمره الخلاف.

المقدمة

أحمد الله ﷻ على آلائه، وأشكره على نعمائه، وأستعين به، وأتوكل عليه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ... أمّا بعد: فإنّ بحثي هذا يتكلّم عن مسألة في غاية الأهمية من مسائل أصول الفقه، وهي: (شُرُوطُ الْأَمْرِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ)،

وذلك من خلال تسليط الضوء على تعريف الشرط، ثم تعريف الأمر وما وقع فيه من خلاف، ثم شروط الأمر عند علماء الأصول وما وقع فيها من خلاف؛ وقد دفعني إلى هذا البحث عدة أسباب من أبرزها:

- (١) لم أرَ - على حد علمي - من أفرد به بحثٍ مستقل.
- (٢) قلة عناية الأصوليين بهذه المسألة؛ ممّا يَدُلُّ على أنّها تحتاج إلى مزيدٍ من البحث والتأمل والنظر.

٣) أن هذه المسألة لها ارتباط وثيق بباب الأمر، والأمر يُمَثَّلُ الجزء الأكبر من الخطاب الشرعي، الذي يَعْرِفُ به المكلف الحلال والحرام وغيرهما من الأحكام التكليفية.

٤) أن هذه المسألة تبحث مسألة عقدية مهمة، وهي أقسام الإرادة: الكونية القدرية، والشرعية الدينية. **الدراسات السابقة:**

من خلال البحث والتتبع لم أجد دراسة اختصت بـ(شروط الأمر عند الأصوليين)؛ على الطريقة التي أوردتها في هذا البحث؛ ولكن هناك دراسات تناولت شرط الاستعلاء أو العلو فقط، مثل: أصول السرخسي، وكشف الأسرار لعبدالعزیز البخاري، والقواعد والفوائد لابن اللحام، وفواتح الرحموت للكنوي وغيرها، وبعض الدراسات تناولت شرط الإرادة فقط، ولم تذكر أقسام الإرادة، مثل: العدة لأبي يعلى، والتبصرة للشيرازي، والتمهيد لأبي الخطاب، وروضة الناظر لابن قدامة وغيرها.

وبعض الدراسات الحديثة تناولت شرط الإرادة، وذكرت أقسام الإرادة؛ ولكن بنوعٍ من الاختصار، ولم تتناول الخلاف في تعريف الأمر، والخلاف في شرط الاستعلاء أو العلو، مثل: معالم أصول الفقه للجيزاني، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للسلمي، وآراء المعتزلة الأصولية للصويحي، والبعض الآخر تناول تعريف الأمر، ولم يتناول الخلاف في شرط الاستعلاء أو العلو، وأيضاً الخلاف في شرط الإرادة، مثل: الأمر عند الأصوليين لرافع الرفاعي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

١) أنها ذكرت تعريف الأمر اصطلاحاً والخلاف فيه.

٢) أنها جمعت بين شرط الاستعلاء أو العلو وشرط الإرادة في بحث واحد.

٣) أنها ذكرت أقسام الإرادة؛ وهي مسألة عقدية أغفلتها الكثير من الدراسات القديمة والحديثة.

٤) أنها ذكرت ثمرة الخلاف في اشتراط الإرادة في الأمر.

حدود البحث:

سيكون حدُّ البحث مقتصرًا على شروط الأمر عند الأصوليين، وسوف يشتمل البحث على تمهيد يُذكر فيه تعريف الشرط، ثم بيان معنى الأمر والخلاف فيه، ثم الكلام عن شروط الأمر وخلاف العلماء فيها، ثم ذكر ثمرة الخلاف.

خطة البحث:

المقدمة: تشتمل على أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهجي في البحث.

تمهيد: تعريف الشرط لغة واصطلاحاً.

المبحث الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحاً، وذكر خلاف العلماء في ذلك.

المبحث الثاني: شروط الأمر عند علماء الأصول، وذكر خلافهم في ذلك، ثم ذكر ثمرة الخلاف.

الخاتمة: بيّنت فيها أهم النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

منهجي في البحث:

يتلخص في القضايا المعروفة والمتبعة في الدراسات العلمية، وهي تدور على ما يلي:

(١) الاستقصاء في جمع مادة البحث من مظانها بقدر الإمكان.

(٢) الاعتماد على الله تعالى أولاً، ثم على أمّهات كتب الأصول في بحث المسائل وتقريرها في الغالب.

(٣) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، ثم عزوها إلى سورها، مع بيان رقم الآية.

(٤) تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما؛ وإلا فمن مصادره الأخرى.

(٥) عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة؛ إلا إذا تعذر ذلك.

(٦) الاعتناء بصحة البحث، وسلامته من حيث: اللغة والإملاء والنحو، مراعيًا تناسق الكلام وترابطه، مع عدم إغفال علامات الترقيم ووضعها في مواضعها الصحيحة.

(٧) ما تعلق بالمراجع والمصادر من معلومات، من حيث: اسم المؤلف، ورقم الطبعة وتاريخها ومكانها، فاكتفيت بذكرها في فهرس المراجع؛ حتى لا أثقل حواشي البحث بها.

وبعد؛ فإني أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، كما أسأله ﷻ التوفيق والسداد والإعانة.

التمهيد

تعريف الشرط

الشرط في اللغة:

يقول ابن فارس (٣٩٥هـ): «الشين والراء والطاء: أصلٌ يدلُّ على عَلمٍ وعلامة، وما قارب ذلك من عَلمٍ»^(١).

والشرط بالتحريك: العلامة؛ لأنه علامة على المشروط، وجمعه: أشراط، وأشراط الساعة: أعلامها، أو علاماتُها، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(٢)، يقال: أشرط فلان نفسه للهلكة، إذا جعلها علماً للهلاك^(٣).

والاشتراط: العلامة التي يجعلها الناس بينهم^(٤). ومنه: شرط الحاجم؛ لأن له علامة وأثر، ومنه -أيضاً- الشرط، وهو: المييل الصغير يجيء من قدر عشر أذرع، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه أثر في الأرض، كشرط الحاجم^(٥).

والشرط بالسكون -: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، وجمعه شروط، ويقال له: شريطة، وجمعه: شرائط^(٦)، وهذا هو المعنى اللغوي الأقرب لمعنى الشرط اصطلاحاً.

(١) مقاييس اللغة (٢٦٠/٣).

(٢) سورة محمد آية: (١٨).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري (١١٣٦/٣)، مقاييس اللغة (٢٦٠/٣)، لسان العرب (٢٢٣٥/٤)، المصباح المنير (٤٢١/١)، تاج العروس (٤١٢/١٩).

(٤) انظر: مقاييس اللغة (٢٦٠/٣)، لسان العرب (٢٢٣٥/٤).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (١١٣٦/٣)، مقاييس اللغة (٢٦٠/٣)، تاج العروس (٤٠٥-٤٠٤/١٩).

(٦) انظر: المخصص لابن سيده (٤٣٣/٣)، لسان العرب (٢٢٣٥/٤).

أمّا تعريف الشَّرْط اصطلاحاً:

فهو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم لذاته^(١).

محترزات التعريف^(٢):

قوله: "ما يلزم من عدمه العدم": احترازٌ من المانع، لأنه لا يلزم من عدمه وجودٌ ولا عدم.

وقوله: "ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم": احترازٌ من السبب ومن المانع أيضاً، أمّا من السبب: فلأنه يلزم من وجوده الوجود لذاته، وأمّا من المانع: فلأنه يلزم من وجوده العدم.

وقوله: "لذاته": احترازٌ من مقارنة الشرط وجود السبب؛ فيلزم الوجود، أو مقارنة الشرط قيام المانع؛ فيلزم العدم؛ لكن لا لذاته، وهو كونه شرطاً، بل لأمر خارج، وهو مقارنة السبب، أو قيام المانع.

المبحث الأول: تعريف الأمر لغةً، واختلاف العلماء

في تعريفه اصطلاحاً

الأمر في اللغة: يقول ابن فارس: «الهمزة والميم والراء أصولٌ خمسة، الأمر: من الأمور، والأمر: ضدّ النهي، والأمر: النماء والبركة بفتح الميم، والمعلم، والعجب»^(٣).

وقال أيضاً: «والأمر الذي هو نقيض النهي، قولك: افعلْ كذا»^(٤)، وهذا هو المعنى الذي استعمله الأصوليون في الأمر؛ لأنه بمعنى: الطلب والتكليف بفعل شيءٍ ما، وجمعه: أوامر^(٥).

ومن هذا الباب: الإمرة والإمارة، وصاحبها: أميرٌ ومؤمّر^(٦).

يقال: لي عليك أمرٌ مطاعةً، أي: لي عليك أنْ أمرُكَ مرةً واحدةً فتطيعني^(٧).

ويقول ابن منظور (٧١١هـ): «العرب تقول: أمرْتُكَ أنْ تفعل، ولتفعل، وبأنْ تفعل:

فمن قال: أمرْتُكَ بأنْ تفعل؛ فالباء للإلصاق، والمعنى وقع الأمر بهذا الفعل.

ومن قال: أمرْتُكَ أنْ تفعل، فعلى حذف الباء.

ومن قال: أمرْتُكَ لتفعل؛ فقد أخبرنا بالعلّة التي لها وقع الأمر»^(٨).

الأمر اصطلاحاً:

اتفق علماء الأصول على أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص، وهو قسم من أقسام الكلام^(٩).

وقد اختلفت عبارات علماء الأصول في تعريفهم للأمر؛ وسبب ذلك راجعٌ إلى حدّ الكلام وشموله للفظ والمعنى، وإلى إثبات الكلام النفسي لله ﷻ أو نفيه، وبناءً على هذا انقسموا إلى فريقين:

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: مفردات ألفاظ القرآن (٨٨)، المصباح المنير (٢٩/١).

(٦) انظر: مقاييس اللغة (١٣٧/١)، القاموس المحيط (٣٦٢/١).

(٧) مقاييس اللغة (١٣٧/١).

(٨) لسان العرب (١٢٥/١).

(٩) انظر: المعتمد (٣٩/١)، المستصفى (١١٩/٣)، الإحكام للأمدى

(١٦٠/٢)، البحر المحيط (٣٤٥/٢)، شرح الكوكب المنير (٥/٣).

(١) انظر: الحدود للباي (٦٠)، أصول السرخسي (٣٠٣/٢)، الإحكام للأمدى (١٧٤/١)، شرح مختصر الروضة (٤٣٥/١)، البحر المحيط (٣٠٩/١)، التعريفات للجرجاني (١٤٠)، تيسير الوصول إلى منهاج الأصول (٣٦١/٣)، شرح الكوكب المنير (٤٥٢/١)، فوائح الرحموت (٣٥٠/١)، إرشاد الفحول (٦٦٧/٢).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٤٣٥/١)، شرح الكوكب المنير (٤٥٢/١)، شرح مختصر التحرير (٣٩٠).

(٣) مقاييس اللغة (١٣٧/١).

قوله: (على جهة الاستعلاء): احترازٌ عن الطلب بجهة الدعاء والالتماس وغيرهما.

الفريق الثاني: النافون للكلام النفسي:

وهؤلاء عرّفوا الأمر باعتبار اللفظ، لا باعتبار المعنى الذهني أو النفسي^(٨)، والغزالي قسم أصحاب هذا الفريق إلى ثلاثة أحزاب؛ حيث قال: «الحزب الأول: قالوا لا معنى للأمر؛ إلا حرف وصوت، وهو مثل قوله "افعل" أو ما يفيد معناه،

الحزب الثاني: وفيهم جماعة من الفقهاء يقولون: إن قوله "افعل" ليس أمراً بمجرد صيغته ولذاته؛ بل لصيغته وتجرده عن القرائن الصارفة له عن جهة الأمر إلى التهديد والإباحة وغيره.

الحزب الثالث: من محققي المعتزلة بأنّه ليس أمراً لصيغته وذاته، ولا لكونه مجرداً عن القرائن مع الصيغة؛ بل يصير أمراً بثلاث إرادات: إرادة المأمور به، وإرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بالصيغة على الأمر دون الإباحة والتهديد»^(٩).

والقائلون بنفي الكلام النفسي هم: أهل السنة والمعتزلة، قال السمرقندي (٥٤٠هـ): «اختلفت عبارات أهل السنة فيه: ...، وقيل: القول الذي هو طلب تحصيل الفعل، على طريق الاستعلاء، دون التذلل، وقيل هو:

الفريق الأول: المثبتون للكلام النفسي:

وهؤلاء فسّروا الأمر بالمعنى الذهني أو النفسي^(١)، والمقصود به كما قال الزركشي (٧٩٤هـ): «ما قام بالنفس من الطلب؛ لأن الأمر بالحقيقة هو ذلك الطلب، واللفظ دالٌّ عليه»^(٢).

وقال إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ): «الكلام الحق عندنا: قائم بالنفس؛ ليس حرفاً ولا صوتاً»^(٣).

وقال الغزالي (٥٠٥هـ): «حقيقته اقتضاء الطاعة؛ وهو معنى قائم بالنفس»^(٤).

ومن تعريفات هذا الفريق للأمر، تعريف الأمدي (٦١٣هـ)؛ حيث قال: «والأقرب في ذلك إنما هو القول الجاري على قاعدة الأصحاب، وهو أن يُقال، الأمر: طلب الفعل على جهة الاستعلاء»^(٥).

وقد اخترت تعريف الأمدي؛ لأنّه الحد الأقرب لما عليه قاعدة هذا الفريق، يقول المرداوي (٨٨٥هـ): «واختار الأمدي على قاعدة أصحابه في كلام النفس، أنّه: طلب فعل على جهة الاستعلاء»^(٦).

محترزات التعريف^(٧):

قوله: (طلب الفعل): احترازٌ عن النّهي وغيره من أقسام الكلام.

(٦) التحرير شرح التحرير (٢١٧٠/٥).

(٧) الإحكام للامدي (١٧٢/٢-١٧٣).

(٨) انظر: المستصفي (١٢١/٣)، الواضح في أصول الفقه (٤٥٠/٢)، ميزان الأصول (٨٣)، شرح تنقيح الفصول (١٠٣)، كشف الأسرار للبخاري (٢٤١/١)، نهاية السؤل (٢٢٦/٢)، البحر المحيط (٣٤٥/٢).

(٩) المستصفي (١٢٢/٣-١٢٤).

(١) انظر: المستصفي (١٢١/٣)، الواضح في أصول الفقه (٤٥٠/٢)، ميزان الأصول (٨٣)، شرح تنقيح الفصول (١٠٣)، كشف الأسرار للبخاري (٢٤١/١)، نهاية السؤل (٢٢٦/٢)، البحر المحيط (٣٤٥/٢).

(٢) البحر المحيط (٣٤٥/٢).

(٣) البرهان (٦١/١).

(٤) المستصفي (١٢٦/٣).

(٥) الإحكام للامدي (١٧٢/٢).

محترزات التعريف^(١):

قوله: (طلب أو استدعاء): جنس، والطلب أو الاستدعاء يدخل فيه كل طلب؛ سواء طلب فعل أو طلب ترك، وطلب الفعل إمّا أن يكون من الأدنى إلى الأعلى، وهو السؤال أو الدُّعاء، وإمّا أن يكون المساوي، وهو الشفاعة أو الالتماس، وإمّا أن يكون من الأعلى إلى الأدنى، وهو الأمر.

قوله: (الفعل): أخرج طلب الترك، وهو النَّهي.

قوله: (بالقول): أي: الصيغة؛ فخرج بذلك الإشارات، والرموز، والكتابة، وكل ما يُفهم منه "طلب أو استدعاء الفعل بغير قول"، وكل هذه الأمور تُسمّى أمراً مجازياً؛ لأن الطلب لازم من لوازم الأمر الحقيقي، والصيغة من لوازم الطلب؛ وهذا بناءً على أنّ الكلام حقيقة في العبارات اللسانية، لا في المعاني النفسانية.

قوله: (على جهة الاستعلاء): أي: أن يكون الأمر متكِفاً بكيفية الاستعلاء والترفع على المأمور، كأمر الله ﷻ لخلقه، وأمر السيد لعبده، وأمر السلطان لرعيته، وأمر الأب لأولاده، وهكذا.

القول الراجح:

القول الراجح في هذه المسألة -والله أعلم- أنّ الكلام اسم عام للفظ والمعنى، فيتناول اللفظ والمعنى عند الإطلاق، وعند التقييد يراد به اللفظ تارة، والمعنى تارة

الاستدعاء على طريق الاستعلاء قولاً، ...، وهذه العبارات متقاربة من حيث المعنى^(١)، وقال - أيضاً-: «وحيقيقته عند المعتزلة ...، وقالوا في تحديد الأمر: إنّ قول يقتضي استدعاء الفعل بنفسه، لا على وجه التذلل»^(٢)، وقال أبو الحسين البصري (٤٣٦هـ): «...، فإذا ثبت ذلك حددنا الأمر بأنّه: قولٌ يقتضي استدعاء الفعل بنفسه، لا على حجة التذلل»^(٣)، وقال أبو الخطاب (٥١٠هـ): «الأمر: استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء، من غير اشتراط إرادة الأمر المأمور به. وقالت المعتزلة: هو ما ذكرتم؛ إلّا أنّ الاستدعاء لا يكون إلّا بإرادة، والإرادة مشروطة فيه»^(٤)، وتعريف أهل السنة للأمر لا يختلف عن تعريف المعتزلة؛ من حيث اشتراكهما في نفي الكلام النفسي؛ لكنهما يختلفان من جهة أخرى، وهي: أنّ الكلام حقيقة يُطلق على اللفظ والمعنى، ويطلق على أحدهما بالقرينة، فإذا عرّف أهل السنة الأمر بأنّه القول الدالّ مثلاً، فإنهم يقصدون تضمن القول للفظ والمعنى، أمّا المعتزلة وإن عرّفوا الأمر بأنّه القول الدالّ، فإنّهم يرون أنّ القول خاص باللفظ، ولا يطلق على المعنى أبداً؛ فافترقا من هذه الجهة.

ومن أشهر تعريفات هذا الفريق للأمر، ما قاله الرّازي (٦٠٦هـ) وموفق الدين ابن قدامة (٦٢٠هـ): «طلب أو استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء»^(٥).

(١) ميزان الأصول (٨٥).

(٢) ميزان الأصول (٨٧).

(٣) المعتمد (٤٩/١).

(٤) التمهيد في أصول الفقه (١٢٤/١).

(٥) انظر: المحصول (١٥٧/١)، روضة الناظر (٢٣١).

(٦) شرح مختصر الروضة (٣٤٩/٢)، بتصرف.

الشرط الأول: الاستعلاء أو العلو:

قبل الكلام عن هذا الشرط، يَحْسُنُ أَنْ نَتَعَرَّفَ فِي البداية على معنى الاستعلاء والعلو والفرق بينهما: **الاستعلاء والعلو لغة:** لم يُفَرِّقْ أَهْلُ اللُّغَةِ بَيْنَ الاستعلاء والعلو؛ إذ الاستعلاء عندهم، هو: طلب العلو، والعلو هو: الارتفاع^(٦).

أما في الاصطلاح:

فالاستعلاء هو: هيئة للأمر، كرفع الصوت، وإظهار التَّرْفُّعِ^(٧).

والعلو: هيئة للأمر؛ بأن يكون الأمر في نفسه أعلى درجة، كالأب مع ابنه، والسُّلْطَانُ مع رعيته، والسَّيِّدُ مع عبده، وهذا يُظْهِرُ لَكَ أَنَّ الاستعلاء ليس معتبراً^(٨). إذ العلو من الصفات العارضة للناطق، والاستعلاء من صفات كلامه.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في هذا الشرط على أربعة أقوال: القول الأول: اشتراط الاستعلاء دون العلو، وقال به: أبو الحسين البصري، وأبي الخطاب، والرَّازِي، والآمِدِي، والقَرَفَاي (٦٨٤هـ) وغيرهم^(٩).

القول الثاني: اشتراط العلو في الأمر دون الاستعلاء، وقال به: أبو إسحاق الشيرازي، وابن السمعاني

أخرى؛ ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): «كلام الله: حروفه ومعانيه؛ ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»^(١٠).

إِذَا الْكَلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَلْفُوظُ الْمَسْمُوعُ، أَمَّا إِذَا أُريدَ بِهِ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ فَهَذَا لَا يَدُلُّهُ مِنْ قَيْدٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾^(١١)، وكقول الفاروق ﷺ (٢٣هـ): «والله ما ترك -أي: أبو بكر ﷺ (١٣هـ) - كلمة كنت رويتها في نفسي؛ إِلَّا جَاءَ بِهَا أَوْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا فِي بَدِيهَتِهَا»^(١٢)، وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ): «إنَّه يَتَنَاطَلُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى جَمِيعاً، كَمَا يَتَنَاطَلُ لَفْظُ الْإِنْسَانِ الرُّوحَ وَالْبَدْنَ مَعاً، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ»^(١٣).

وبعد هذا كله:

فيمكن القول بأنَّ التعريف الرَّاجِحَ للأمر؛ هو ما قاله أهل السنة، وهو: "طلب أو استدعاء الفعل بالقول، على جهة الاستعلاء"؛ لأنَّ القول عندهم يتضمن اللفظ والمعنى، وهو ما اختاره الكثير من علماء الأصول^(١٤).

المبحث الثاني: شروط الأمر

اختلف علماء الأصول في شروط الأمر، وسنذكر هذه الشروط وخلاف العلماء في كل شرط، وهي شرطان:

(١) انظر: مجموعة الفتاوى لابن تيمية (٩٦/٣)، العقيدة الواسطية (١٢١).

(٢) سورة المجادلة آية: (٨).

(٣) أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه (٤٤٣/٥) برقم (٩٧٥٨)، كتاب المغازي، يبيعه أبي بكر ﷺ في سقيفة بن ساعدة.

(٤) شرح الطحاوية (١٢٣).

(٥) انظر: العدة في أصول الفقه (١٥٧/١)، التبصرة (١٧)، التمهيد في أصول الفقه (١٢٤/١)، ميزان الأصول (٨٥)، كشف الأسرار للبخاري (٢٤١/١)، شرح الكوكب المنير (١٠/٣)، التعبير شرح التحرير (٢١٦٥/٥)، إرشاد الفحول (٤٣٥/١)، مذكرة الشنقيطي (٢٩٣).

(٦) انظر: لسان العرب (٣٠٨٨/٣٤)، الكليات (١٧٦).

(٧) انظر: نفائس الأصول (١١٢٤/٣)، الإبهاج (٦٨٢-٦٨١/٢)، تشنيف المسامع (٥٧٧/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (١٥٩)، شرح الكوكب المنير (١٦/٣)، الفروق في أصول الفقه (٦٠٥).

(٨) انظر: المراجع السابقة.

(٩) انظر: المعتمد (٤٣/٢)، التمهيد في أصول الفقه (١٢٤/١)، المحصول (١٦٤/١)، الإحكام للآمدي (١٧٢-١٧٣)، نفائس الأصول (١١٢٢/٣)، الإبهاج (٦٨١/٢)، البحر المحيط (٣٤٧/٢)، فواتح الرحموت (٣٩١/١).

تَأْمُرُونَ^(٦)، فَسَمَى ما يقوله له قومه أمراً، مع أن العلو والاستعلاء منتفیان ههنا كما هو ظاهر، والأصل في الإطلاق الحقيقة^(٧).

الجهة الثالثة: العُرف، فإن الأعلى قد يتوجه للأدنى بصيغة (افعل) دون أن يقرنها بما يدل على استعلاء، وإن كان عالياً في نفسه، كما أن العلو لا يُشترط؛ لأنَّ الأدنى كذلك قد يتوجه للأعلى بصيغة (افعل)، وهو غلط في ذلك؛ لكنَّ غلطه لا يخرج عن كونه أمراً^(٨). يقول الزركشي: «وهل يعتبر في الأمر العلو أو الاستعلاء؟ فيه أربعة مذاهب: ...، والثاني: وهو المختار، لا يُعتبران»^(٩).

الشرط الثاني: الإرادة^(١٠):

الإرادة التي يتكلمون عنها في هذا الباب على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: إرادة إحداث صيغة الأمر، فهذه الإرادة شرط للأمر، فتشترط إرادة النطق لاعتبار صيغة (افعل) أمراً، فلا يُعتبر ما يتكلم به السَّاهي والسكران من صيغ الأمر، وقد حُكي الاتفاق على ذلك^(١١).

النوع الثاني: إرادة الدلالة بهذه الصيغة على الأمر، احترازاً من أن يطلق المتكلم صيغة الأمر مُريداً بها

(٤٨٩هـ)، وابن عقيل (٥١٣هـ)، وأكثر المعتزلة وغيرهم، وقالوا: لا يصدق إلا به، بأن يكون الطَّالِب أعلى رتبة من المطلوب منه، فإن كان مُساوياً له فهو التماس، وإن كان دونه فهو سؤال^(١).

القول الثالث: اشتراط الاستعلاء والعلو معاً، وقال به: أبو نصر عبدالرحيم القشيري (٥١٤هـ)، والقاضي عبدالوهاب المالكي (١٠٣١هـ) وغيرهما^(٢).

القول الرابع: عدم اشتراط الاستعلاء والعلو؛ لإمكان أن يقوم بذات الأدنى طلب من الأعلى، ويتخيل أنه يأمره ويتبعه، وقال به: الشافعية وأكثر الأشاعرة^(٣). قال الرَّايزي: «وقال أصحابنا: لا يُعتبر العلو، ولا الاستعلاء»^(٤).

القول الرابع: أرى -والله تعالى أعلم- أنَّ القول الرابع هو القول الرابع، وهو: عدم اشتراط الاستعلاء والعلو، والدَّلالة على هذا من ثلاث جهات: الجهة الأولى: اللغة؛ حيث إن صيغة (افعل) ونحوها تسمى أمراً دون اعتبار للعلو أو الاستعلاء، وقد حُكي إجماع النحويين على ذلك^(٥).

الجهة الثانية: الشَّرْع، فقد ثبت في الكتاب والسنة توجه الأدنى للأعلى بصيغة الأمر، كقول فرعون: ﴿فَمَاذَا

(١) انظر: التبصرة (١٧)، قواطع الأدلة (٥٣/١)، المعتمد (٤٣/١)، الواضح في أصول الفقه (١٠٣/١)، الإبهاج (٦٨١/٢)، تشنيف المسامع (٥٧٧/٢)، البحر المحيط (٣٤٧/٢)، فواتح الرحموت (٣٩٢/١).

(٢) انظر: المعتمد (٤٣/١)، تشنيف المسامع (٥٧٧/٢)، البحر المحيط (٣٤٦/٢)، فواتح الرحموت (٣٩٢/١).

(٣) انظر: أصول السرخسي (١١/١)، الإبهاج (٦٨٢/٢)، تشنيف المسامع (٥٧٧/٢)، البحر المحيط (٣٤٦/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (١٥٨)، شرح الكوكب المنير (١٢/٣)، فواتح الرحموت (٣٩٢/١).

(٤) المحصول (١٦٤/١).

(٥) انظر: الإبهاج (٦٨٣/٢)، المطوّل للتفتازاني (٢٤٠)، البحر المحيط

(٣٤٦/٢).

(٦) سورة الأعراف آية: (١١٠).

(٧) انظر: الإبهاج (٦٨٣/٢)، البحر المحيط (٣٤٦/٢).

(٨) تشنيف المسامع (٥٧٧/٢).

(٩) البحر المحيط (٣٤٦/٢).

(١٠) الإرادة في اللغة: مصدر أراد الشيء يريد به إذا أحبه وعني به، وشاءه، إذا الإرادة هي: المشيئة ومحبة الشيء والاعتناء به.

لسان العرب (١٧٧٢-١٧٧٤).

(١١) انظر: المنحول (١٠٣)، الإبهاج (٦٩٣/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (١٥٩)، شرح الكوكب المنير (١٢/٣).

الدليل الأول: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِذَبْحِ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ ﷺ؛ ولهذا قال في الحكاية عن إسماعيل: ﴿يَتَأَبَّى أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾^(٥)، ولم يُردِّد ﷺ منه ذلك؛ لأنَّه لو أراد منه ذلك لوقع؛ لأنَّ اللَّهَ ﷻ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ. أَعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ بِاعْتِرَاضِيْنَ: الاعتراض الأول: أَنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ هُوَ مَقْدِمَاتُ الذَّبْحِ؛ مِنَ الْاضْجَاعِ، وَتِلْهُ لِلْحَبِيْنِ، وَالْأَخْذَ بِالْمِدِيَّةِ؛ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ. الْجَوَابُ عَلَى هَذَا الْاعْتِرَاضِ: أَنَّ هَذَا خِلَافَ الظَّاهِرِ الَّذِي وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ﷻ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾^(٦)؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْمَقْدِمَاتُ، لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الْبَلَاءِ الْمُبِينِ، وَلَا احْتِاجَ فِيهِ إِلَى الصَّبْرِ، وَقَدْ قَالَ ﷻ: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ أَبْلَتُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧)، وَقَالَ ﷻ: ﴿سَجِدْ لِلَّهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ مِنْ الصَّابِرِينَ﴾^(٨)، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ تَنَاوَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَأْمُورُ بِهِ مَقْدِمَاتُ الذَّبْحِ لَمَا احْتِاجَ فِيهِ إِلَى الْفِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ ﷻ: ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾^(٩)؛ وَبِهَذَا بَطَلَ اعْتِرَاضُهُمْ. الاعتراض الثاني: أَنَّ سَيِّدَنَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ قَدْ فَعَلَ الذَّبْحَ؛ وَلَكِنْ كَلِمَا قَطَعَ جِزْءًا أَلْحَمَهُ اللَّهُ ﷻ وَأَعَادَهُ كَمَا كَانَ، وَهَذَا وَقَعَ مَا أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِهِ. أُجِيبَ عَلَى هَذَا الْاعْتِرَاضِ بِجَوَابِيْنِ:

سوى الأمر من المعاني، كالتهديد والتسخير، وهذا النوع في الحقيقة يُنظر فيه إلى جهتين:

الأولى: الأمر من الشارع، فلا شك في اقتران هذه الإرادة بأمره، ولا أثر للخلاف في ذلك إن وجد.

الثانية: أمر غير الشارع، وقد وقع فيه الخلاف، والصحيح اشتراطه، وهذا النوع على كل حال ليس هو المقصود في مسألة هذا البحث.

النوع الثالث: إرادة وقوع الفعل المأمور به، وهذه هي المقصودة بالكلام في هذا البحث، وقد وقع فيها **الخلاف بين العلماء، على قولين:**

القول الأول: إرادة وقوع الفعل لا تشترط في الأمر، وقد ذهب إلى هذا جمهور علماء الأصول؛ ولذلك عَرَفُوا الْأَمْرَ بِأَنَّهُ: طَلَبُ أَوْ اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِعْلَاءِ^(١).

يقول ابن قدامة: «ولا يشترط في كون الأمر أمراً؛ إرادة الأمر في قول الأكثرين»^(٢).

وقال التاج السبكي (٧٧١هـ): «إِنَّ الطَّلَبَ قَدْ يَتَحَقَّقُ بَدُونَ الْإِرَادَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ كِرَاهَتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْتَمِعَ إِرَادَتُهُ مَعَ كِرَاهَتِهِ، فَالْأَمْرُ غَيْرُ الْإِرَادَةِ»^(٣).

وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أُدْلَةٍ، مِنْهَا^(٤):

المحصول (١٥٨/١-١٦٠)، روضة الناظر (٢٣٤-١٣٥)، شرح الكوكب المنير (١٥/٣)، التحبير شرح التحرير (٢١٨٢/٥-٢١٨٣).

(٥) سورة الصافات آية: (١٠٢).

(٦) سورة الصافات آية: (١٠٢).

(٧) سورة الصافات آية: (١٠٦).

(٨) سورة الصافات آية: (١٠٢).

(٩) سورة الصافات آية: (١٠٧).

(١) انظر: العدة في أصول الفقه (٢١٤/٢)، التبصرة (١٧)، المحصول (١٥٨/١)، تشنيف المسامع (٥٨١/٢)، البحر المحيط (٣٤٨/٢)، شرح الكوكب المنير (١٥/٣)، التحبير شرح التحرير (٢١٨٢/٥)، فواتح الرحموت (٣٩٤/١).

(٢) روضة الناظر (٢٣٤).

(٣) الإبهاج (٦٩٠/٢).

(٤) انظر هذه الأدلة وما صاحبها من اعتراضات والأجوبة عليها، في: العدة في أصول الفقه (٢١٦/٢-٢١٩)، التبصرة (١٨-١٩)،

مع الإرادة والرغبة، أو: إرادة الفعل بالقول ممن هو دونه^(١).

يقول القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ): «إِنَّ الأَمْرَ لَا يَكُونُ أَمْرًا لَصُورَتِهِ وَلَا لَسَائِرِ أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَمْرًا لِإِرَادَةِ الأَمْرِ مِنَ المَأْمُورِ مَا أَمَرَهُ بِهِ، ...؛ فَيَجِبُ أَلَّا يَكُونَ أَمْرًا إِلَّا بِإِرَادَةِ المَأْمُورِ بِهِ»^(٢).

واستدلوا على ذلك بعدة أدلة، منها^(٣):
الدليل الأول: قالوا: أَنَّ لفظة "الأمر" تَرِدُ محتملة لعدة وجوه، منها:

(١) الوجوب، كقوله ﷺ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٤).

(٢) النَّدْب، كقوله ﷺ: ﴿فَكَايَبُهُمْ﴾^(٥).

(٣) الإباحة، كقوله ﷺ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦).

(٤) التهديد، كقوله ﷺ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٧).

(٥) التعجيز، كقوله ﷺ: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ مِّنْ مُّثْلِهِ﴾^(٨).

(٦) التكوين، كقوله ﷺ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٩).

(٧) الإرشاد إلى الأحوط، كقوله ﷺ: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(١٠).

الأول: أَنَّهُ لو كان هذا صحيحاً؛ لكان قد ذكره الله ﷻ وأخبر عنه؛ لأنَّ ذلك من المعجزات والآيات الباهرة الظاهرة.

الثاني: أَنَّهُ لو كان كما ذكروه؛ لكان لا يُفْتَقَرُ إلى الفداء؛ لأنَّه قد امتثل الأمر.

الدليل الثاني: أَنَّ السيد من العرب إذا قال لعبده: "افعل كذا"، سَمَّوْا ذلك أَمْرًا، وإن لم يعلم مراده، ولو كان شرط الأمر الإرادة لما أطلقوا عليه هذا الاسم قبل أن تعلم إرادته.

الدليل الثالث: أَنَّهُ لو كان الأمر يقتضي الإرادة، لما حَسُنَ أن يقول الرجل لعبده: "أمرتك بكذا ولم أرده"، كما لا يجوز أن يقول: "أردت منك كذا ولم أرده"، ولما جاز أن يقول: "أمرتك بكذا ولم أرده"، ولم يُعَدَّ متناقضاً، دَلَّ على أن الأمر لا يقتضي الإرادة؛ ولأنَّه لو كان الأمر يقتضي الإرادة؛ لوجب أن لا يكون أَمْرًا لا مريداً، ولما رأينا من يأمر وليس بمريد، وهو المُكْرَه، دَلَّ على أن الأمر لا يقتضي الإرادة.

القول الثاني: إرادة وقوع الفعل تشترط في الأمر، وقد ذهب إلى هذا أكثر المعتزلة، وأنَّها من لوازم الأمر؛ بحيث لا يكون الأمر أَمْرًا بمجرد صيغته، وإنَّما بإرادة إحداثه؛ ولذلك عَرَّفُوا الأمر بأنَّه: قول القائل: افعل؛

(١) انظر: المعتمد (٥٥/١)، العدة في أصول الفقه (٢/٢١٤)، التبصرة (١٨)، المحصول (١٥٨/١)، تشنيف المسامع (٥٨١/٢)، البحر المحيط (٣٤٨/٢)، شرح الكوكب المنير (١٥/٣)، التحبير شرح التحرير (٢١٨٢/٥)، فوائح الرحموت (٣٩٤/١).

(٢) المغني (٢٢٣/٦-٢٢٤).

(٣) انظر هذه الأدلة والأجوبة عليها، في: المعتمد (٥٥-٧٥)، العدة في أصول الفقه (٢١٩-٢٢١)، التبصرة (١٩-٢١)، المحصول (١٦٠/١)، شرح الكوكب المنير (٣٨-١٥/٣)، التحبير شرح التحرير (٢٢٠١-٢١٨٤/٥).

(٤) سورة البقرة آية: (٤٣).

(٥) سورة النور آية: (٣٣).

(٦) سورة الجمعة آية: (١٠).

(٧) سورة فصلت آية: (٤٠).

(٨) سورة البقرة آية: (٢٣).

(٩) سورة البقرة آية: (٦٥).

(١٠) سورة البقرة آية: (٢٨٢).

استدعاء، وقوله: "افعل كذا": استدعاء، ألا ترى أنه يدخله الصدق والكذب في قوله: "أريد"، ولا يدخل ذلك في قوله: "افعل"؛ ولأنه لا يصح أن يقول: "أريد منك كذا وليس أريده"، ويصح أن يقول: "افعل كذا وليس أريده"؛ فدلَّ على أن مقتضى أحدهما غير مقتضى الآخر.

الدليل الرابع: قياس الأمر على النهي؛ حيث قالوا: إنَّ النهي إنما كان نهياً لكرهية المنهي عنه؛ فكذلك يجب أن يكون الأمر أمراً لإرادة المأمور به؛ لأنَّ النهي ضد الأمر.

الجواب على هذا الدليل: لا نُسلم ما ذكرتموه؛ لأنَّ النهي إنما كان نهياً للزجر عن الفعل بالقول ممن هو دونه، أو على وجه الاستعلاء، فكذلك الأمر إنما كان أمراً لاستدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء.

القول الرابع: الذي يظهر لي أنَّ الاشتراط وعدمه مبنيٌّ على التفريق بين أقسام الإرادة، ولذلك الإرادة تنقسم إلى قسمين^(٣):

القسم الأول: إرادة كونية قدرية:

وهذه الإرادة هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، ولا بُدَّ من وقوع متعلقها، فيصح أن يُقال: "ما أَرَادَهُ اللهُ لا بُدَّ أن يقع"، أي: ما أَرَادَ اللهُ ﷻ وقوعه إرادة كونية قدرية؛ وَقَعَ، كقوله ﷻ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَهْدِهِ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا

(٨) الامتنان، كقوله ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾^(١).

وإنما ينفصل الأمر بها عما ليس بأمر بالإرادة، فدلَّ على أن الإرادة شرط في كون الصيغة أمراً، فالله ﷻ -مثلاً- أراد فعل الصلاة والزكاة، ولم يُرد الانتشار في الأرض بعد صلاة الجمعة، وهكذا.

الجواب على هذا الدليل: لا نُسلم أنَّ الأمر يتميز عما ليس بأمر بالإرادة؛ وإنما يتميز بالاستدعاء، فقوله ﷻ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٢) استدعاء، فكان أمراً، وسائر الصيغ الآخر لم تكن استدعاء فلم تكن أمراً، وإذا جاز أن يكون الأمر يتميز بما ذكرناه فإنَّ ما استدلوأ به باطل.

الدليل الثاني: قالوا: إنه لو لم يكن من شرط الأمر الإرادة؛ لوجب أن يصح الأمر من البهيمة، وبما أنه لم يصح منها، دلَّ على أنه إنما لم يصح لعدم الإرادة. الجواب على هذا الدليل: لا نُسلم ما ذكرتموه؛ لأنه لم يصح الأمر؛ لعدم القول، ومن شرط الأمر: الاستدعاء بالقول ممن هو دونه، ولهذا نقول: إنَّ المجنون إذا قال لمن هو دونه افعل كذا، كان ذلك أمراً وإن لم تكن له إرادة.

الدليل الثالث: قالوا: إنَّ العرب لا تُفَرِّق بين قولهم: "أريد منك كذا"، وبين قولهم: "افعل كذا".

الجواب على هذا الدليل: لا نُسلم ما ذكرتموه؛ لأنَّ قوله: "أريد منك كذا": إخبار عن مراده من غير

(١) سورة الملك آية: (١٥).

(٢) سورة البقرة آية: (٤٣).

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى لابن تيمية (٨/٨١-٨٢)، مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/٩٦٧-٩٦٨)، شرح الطحاوية (٥٣-٥٦)، الموافقات (٣/١١٩-١٢٢)، مذكرة الشنقيطي (٢٩٨-٢٩٩).

وأما الإرادة الشرعية الدينية المتضمنة للمحبة والرضا، فإنَّ أمر الله ﷻ يستلزمها، فلا يأمر الله ﷻ إلا بما يُريد، ولا ينهى ﷻ إلا عما يُريد.

قال ابن القيم (٧٥١هـ): «فالمعاصي كلها ممقوتة مكروهة وإن وقعت بمشيئته وخلقه، والطاعات كلها محبوبة له مرضية وإن لم يشأها ممن لم يُطعه، ومن وجدت منه فقد تعلق بها المشيئة والحب، فما لم يوجد من أنواع المعاصي لم تعلق به مشيئته ولا محبته، وما وجد منها تعلقت به مشيئته دون محبته، وما لم يوجد من الطاعات المقدرة تعلق بها محبته دون مشيئته، وما وجد منها تعلق به محبته ومشيئته» (٣).

وقال أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ): «الأمر والنهي يستلزم طلباً وإرادة من الأمر، فالأمر يتضمن طلب المأمور به وإرادة إيقاعه، والنهي يتضمن طلباً لترك المنهي عنه وإرادة لعدم إيقاعه، ومع هذا ففعل المأمور به وترك المنهي عنه يتضمنان أو يستلزمان إرادة، بها يقع الفعل أو الترك أو لا يقع، وبيان ذلك: أن الإرادة جاءت في الشريعة على معنيين، أحدهما: الإرادة الخلقية القدرية المتعلقة بكل مُراد، فما أراد الله كونه كان، وما أراد ألا يكون فلا سبيل إلى كونه. والثاني: الإرادة الأمرية المتعلقة بطلب إيقاع المأمور وعدم إيقاع المنهي عنه، ...، فالله ﷻ أمر العباد بما أمرهم به، فتعلقت إرادته بالمعنى الثاني بالأمر؛ إذ الأمر يستلزمها، ...؛ ولأجل عدم التنبه للفرق بين الإرادتين وقع الغلط في المسألة، فربما نفى بعض الناس الإرادة

حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ (١)، والجمهور نظروا إلى هذا النوع من الإرادة، فوجدوا أن الله ﷻ يأمر بأشياء، ثم لا تقع، فقالوا: بما أنها لم تقع؛ إذاً الله ﷻ لم يُرد وقوعها، أي: لم يُقدّر الله ﷻ في الأزل وقوعها. القسم الثاني: إرادة شرعية دينية:

وهذه الإرادة هي المتضمنة للمحبة، فالله ﷻ إذا أمر عباده فقد يريد إعانتهم على ما أمرهم به، وقد لا يريد ذلك وإن كان مُريداً منهم فعله، كقوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (٢)، ولهذا لما كان ﷻ مُريداً وقوع الطاعة من أهلها أعانهم عليها، ولما لم يُرد من أهل المعصية وقوعها منهم لم يُعِنْهُمْ عليها، فكان حصول الطاعة ممن أعانهم الله عليها، وحصول تركها ممن لم يُعِنْهُمْ عليها، وفقاً لإرادته ﷻ بمعنى القسم الأول، وهي الإرادة الكونية القدرية، وهذه هي التي نظر إليها المعتزلة، فقالوا إنَّ من شروط الأمر الإرادة.

وخطأ الفريقان جاء من جهة ظنهم أن إرادة الله ﷻ واحدة، والصحيح أنها تنقسم إلى قسمين كما ذكرنا. وبناءً على ما سبق، فالحق في هذه المسألة -والله أعلم-

أنَّ الله ﷻ إذا أمر بأمرٍ شرعي، فإنَّ هذا الأمر لا يستلزم الإرادة الكونية القدرية؛ لأنها قد تتخلف عنه، فالله ﷻ قد يأمر شرعاً بما لا يُريده كوناً، وينهى شرعاً عما أراده كوناً.

(٣) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/٩٦٧-٩٦٨).

(١) سورة الأنعام آية: (١٢٥).

(٢) سورة البقرة آية: (١٨٥).

١- أَنَّ الكلام اسم عام للفظ والمعنى، فيتناول اللفظ والمعنى عند الإطلاق، وعند التقييد يراد به اللفظ تارة، والمعنى تارة أخرى.

٢- أَنَّ كلام الله ﷻ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حروفه ومعانيه؛ ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»^(٣)؛ وعلى هذا فالكلام في الحقيقة هو الملفوظ المسموع، أمّا إذا أُريد به الكلام النفسي فلا بُدَّ له من قيد.

٣- أَنَّ التعريف الراجح للأمر، هو: "طلب أو استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء"، وهو ما اختاره الكثير من علماء الأصول.

٤- أَنَّ الرَّاجِحَ عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الأمر، ويدلُّ على ذلك: اللغة، والشرع، والعرف.

٥- أَنَّ الحق في اشتراط الإرادة في الأمر؛ تقسيم الإرادة إلى قسمين: الإرادة الكونية القدرية، والإرادة الشرعية الدينية.

والله ﷻ إذا أمر بأمرٍ شرعي، فإنَّ هذا الأمر لا يستلزم الإرادة الكونية القدرية؛ لأنَّها قد تتخلف عنه، فالله ﷻ قد يأمر شرعاً بما لا يريده كوناً، وينهى شرعاً عما أراده كوناً.

وأما الإرادة الشرعية الدينية المتضمنة للمحبة والرضا، فإنَّ أمر الله ﷻ يستلزمها، فلا يأمر الله ﷻ إلا بما يريد، ولا ينهى ﷻ إلا عما يريد.

هذا ما استطعت عمله، فإن أحسنت فمن الله جلَّ في علاه، وإن أسأت فمن نفسي والشيطان.

عن الأمر والنَّهي مطلقاً، وربما نفاها بعضهم عمّا لم يؤمر به مطلقاً، ومن عَرَفَ الفرق بين الموضوعين؛ لم يلتبس عليه شيء من ذلك»^(١).

ثمرّة الخلاف في هذه المسألة:

بالنسبة للمسائل الفقهية؛ فليس للخلاف في هذه المسألة ثمرّة عملية معينة.

أمّا بالنسبة للمسائل الأصولية؛ فالخلاف في هذه المسألة له ثمارٌ، منها^(٢):

(١) قول المعتزلة: أَنَّهُ لا يجوز أن يأمر الله ﷻ المكلف بما يعلم أَنَّهُ لا يُمكنُ منه، ويحال بينه وبين هذا الأمر.

(٢) قول المعتزلة: أَنَّهُ لا يجوز أن يأمر الله ﷻ المكلف بما يعلم أَنَّهُ لا يفعله.

(٣) قول المعتزلة: أَنَّهُ لا يجوز نسخ العبادة قبل التمكن من فعلها.

والمعتزلة قالوا بعدم الجواز فيما سبق؛ لأنَّ المقصود من الأمر عندهم إرادة الامتثال، والامتثال لم يتحقق؛ فالأمر بدون تحقق الامتثال ليس له فائدة؛ وهذا عَبَث لا يليق بالشارع الحكيم ﷻ، فيجب أن يُنزَّه عن ذلك.

الخاتمة وأهم نتائج البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد:

فهذه أهم نتائج هذا البحث:

(٣) مجموعة الفتاوى لابن تيمية (٩٦/٣)، العقيدة الواسطية (١٢١).

(١) الموافقات (١١٩/٣-١٢١).

(٢) آراء المعتزلة الأصولية (٢٢٧).

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، وولده: عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، الطبعة: الثانية، (١٤٣٢هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الصميعي، الرياض.

(٤) آراء المعتزلة الأصولية: للدكتور علي بن سعد الضويحي، الطبعة: الثالثة، (١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، الطبعة: الثالثة، (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(٦) أصول السرخسي: لمحمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، الطبعة: الأولى، (١٤١٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧) البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، الطبعة: الثانية، (١٤١٣هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

(٨) البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني، علّق عليه وخرّج أحاديثه: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، (١٤١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٩) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبدالستار فراج، وآخرون، طبعة: (١٣٨٥هـ)، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

(١٠) التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، طبعة: (١٩٨٠م)، دار الفكر، بيروت.

(١١) التحرير شرح التحرير: لأبي الحسن علاء الدين علي بن سلمان المرادوي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين، الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

(١٢) التعريفات: للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، الناشر: دار الإيمان، الإسكندرية.

(١٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي: لأبي عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د. سيد عبدالعزيز و د. عبدالله ربيع، الناشر: مكتبة قرطبة، مصر.

(١٤) تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون، الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة، مصر.

- (٢٢) **روضة الناظر وجنة المناظر**: لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الطبعة: الأولى، (١٤٣٠هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٣) **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق: عزت الدعاس و عادل السيد، الناشر: دار ابن حزم، بيروت.
- (٢٤) **شرح تنقيح الفصول**: لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، المشهور بالقرافي، طبعة (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- (٢٥) **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**: لصدر الدين علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- (٢٦) **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية**: للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، الطبعة: السابعة، (١٤٢٢هـ)، الناشر: مطابع الحميضي، الرياض.
- (٢٧) **شرح الكوكب المنير**: لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوح، تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد، طبعة (١٤١٣هـ)، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٢٨) **شرح مختصر التحرير**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة: الأولى، (١٤٣٤هـ)، الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، القصيم.
- (٢٩) **شرح مختصر الروضة**: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، (١٤٠٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

- (١٥) **التقريب والإرشاد الصغير**: لأبي بكر محمد الطيب الباقلاني، تحقيق: د. عبدالحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة: الأولى، (١٤١٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٦) **التمهيد في أصول الفقه**: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، الطبعة: الأولى، (١٤٠٦هـ)، الناشر: مكتبة المدني، جدة.
- (١٧) **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول**: لكمال الدين محمد بن محمد بن عبدالرحمن، المعروف بابن إمام المالكية، تحقيق: د. عبدالفتاح أحمد قطب الدخيمسي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٣هـ)، الناشر: مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة.
- (١٨) **جمع الجوامع في أصول الفقه**: لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السُّبكي، الطبعة: الثانية، (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٩) **حاشية العطار على جمع الجوامع**: للشيخ حسن بن محمد العطار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠) **الحدود في الأصول**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: نزيه حماد، الطبعة: الأولى، (١٣٩٢هـ)، الناشر: مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بيروت.
- (٢١) **الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب**: لمحمد بن محمود بن أحمد البابر، تحقيق: أ.د. ترحيب ربيعان الدوسري، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

(٣٧) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: لعبدالعزیز بن أحمد البخاري، الناشر: مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣٨) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الطبعة: الثانية، (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣٩) لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرون، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

(٤٠) مجموعة الفتاوى: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية الحراني، الطبعة: الثالثة، (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار الوفاء، المنصورة.

(٤١) المحصول في علم أصول الفقه: لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرّازي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٩هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤٢) المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة: الأولى، (١٤١٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤٣) مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

(٤٤) المستقصى من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: أ.د. حمزة بن زهير حافظ، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

(٣٠) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، الطبعة: الرابعة، (١٩٩٠م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.

(٣١) العدة في أصول الفقه: لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي، تحقيق: أ.د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة: الثانية، (١٤١٠هـ)، الرياض.

(٣٢) الفروق في أصول الفقه: للدكتور عبداللطيف بن أحمد الحمد، الطبعة: الأولى، (١٤٣١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض.

(٣٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبدالعلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر، الطبعة: الأولى، (١٤٢٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣٤) القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي، طبعة: (١٣٩٨هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

(٣٥) قواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الطبعة: الأولى، (١٤١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣٦) القواعد والفوائد الأصولية: لأبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي، المعروف بابن اللحام، تحقيق: محمد حامد الفقي، طبعة (١٣٧٥هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٥٢) **مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، طبعة (١٣٩٩هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.

٥٣) **الموافقات في أصول الشريعة**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الطبعة: الثانية، (١٣٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٤) **ميزان الأصول في نتائج العقول**: لعلاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر.

٥٥) **نفائس الأصول في شرح المحصول**: لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، المشهور بالقرافي، تحقيق: علي معوض و عادل عبدالموجود، الطبعة: الأولى، (١٤١٦هـ)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٥٦) **نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول**: للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، تأليف: جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٥٧) **الواضح في أصول الفقه**: لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٥) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، الطبعة: الأولى، (١٤١٩هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٤٦) **المصباح المنير في شرح الكبير للرافعي**: لأحمد بن محمد المقرئ، طبعة: (١٩٢٢م)، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة.

٤٧) **المطوّل**: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، طبعة: (١٣١٠هـ)، الناشر: مطبعة دار سعادت، تركيا.

٤٨) **المعتمد في أصول الفقه**: لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري، الطبعة: الثانية، (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩) **المغني**: للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمداني، طبعة: (١٣٨٥هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٥٠) **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٥١) **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**: لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، طبعة (١٤٣٠هـ)، الناشر: دار القلم، دمشق.

The Conditions of Command According to the Scholars of Usūl

Dr. Abdullah Ahmed Saeed Al-Sharif

Associate Professor of Jurisprudence, Department of Islamic Studies

Faculty of Science and Arts, Al-Namas,

Bisha University

Email: www.abughadi2011@hotmail.com

Praise be to Allaah, the Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon our Master and Prophet, Muhammad, and his family and companions in general, peace be upon him in abundance until the Day of Judgement.

The topic of this research is: "Conditions of Command According to the Scholars of Usūl (Fundamentals of Islamic Jurisprudence)" and the nature of the research necessitated its division into: an introduction –which includes: the research rationale, the literature review, the research limitations, the research plan, the research methodology-, a preface, two chapters, a conclusion, the bibliography and index of topics.

The study in general aims to define command in the linguistic sense, the its technical definition, and an highlight of the disagreement between the scholars on this, then an highlight of the conditions of command according to the scholars of Usūl, and the scholarly disagreement on those conditions, and the mention of the most preferred opinion, and the benefit of the disagreement.